البيرق - الخميس ٢١ كانون الثاني ٢٠١٠ - العدد ١٩٩٥٨ - السنة ٩٨

ندوة حول واقع ومستقبل الحزمة العريضة في لبنان

نظمت اللجنة اللبنانية لمتابعة شؤون الحزمة العريضة، بدعوة من جمعية مصارف لبنان، مناقشة حول واقع ومستقبل الحزمة العريضة في لبنان بفندق الفينيسيا- بيروت.

الندوة التي ادارها رئيس جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان (PCA) غابي الديك، تحدث فيها وزير الاتصالات شربل نحاس والدكتور كمال شحادة رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات.

خليل لطيف، ممثلا جمعية مصارف لبنان، تحدث عن متطلبات القطاع المصرفي فيما يتعلق بالحزمة العريضة، مشيرا الى ان تطبيق بعض متطلبات بازل- ٢ يستوجب استعمال الحزمة العريضة، فيما يتعلق بعدد كبير من التطبيقات لا سيما فيما يتعلق بإدارة المخاطر وادارة العمليات والعلاقات والاتصالات بين الفرع الرئيسي والفروع، كما بين المركز الرئيسي والمركز الاحتياطي في حالات الكوارث، مشيرا الى ان تطبيق الحزمة العريضة يؤدي الى خفض الكلفة وخفض نفقات التنقلات، خاتما ان تطبيق الحزمة العريضة

* المتحدون*

يشكل فرصة جديدة لاعمال جديدة في لبنان.

وتحدث كارلو روسوتو، منسق اقليمي لمنطقة اوروبا وشمال افريقيا والشرق الاوسط في البنك الدولي، عن استراتيجيات الحزمة العريضة واعطى امثلة من مختلف دول العالم.

غونولف مارتينسون، مستشار في البنك الدولي ومكلف بمهمة مساعدة الحكومة اللبنانية في موضوع الحزمة العريضة اعطى امثلة عن تطبيقات الحزمة العريضة ونتائجها في تركيا وكوريا وكندا وماليزيا والسويد.

اما غاريت لوكسلي، منسق منطقة اوروبا وآسيا الوسطى في البنك الدولي فتحدث عن التأثير الاقتصادي والضريبي لتطبيق الحزمة العريضة في لبنان مشيرا انه لو حصل زيادة في الحزمة العريضة بنسبة ١٠٪ في العام ٢٠٠٨ لكان الدخل القومي قد ارتفع بحوالي ١,٣٪ اي بنحو ٤٠٠ مليون دولار، وذلك بشكل متتابع للأعوام اللاحقة كما كانت ارتفعت العائدات الضريبية بحدود ٩٠ مليون دولار وبشكل متتابع للاعوام اللاحقة ابدا.

وكذلك تحدث رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة الذي رأى ان تمكين الهيئة المنظمة وتطبيق قانون الاتصالات الرقم ٤٣١ الصادر العام ٢٠٠٢، هما شرطان ضروريان لتطوير سوق الاتصالات اللبنانية وحفز المنافسة بين الشركات العاملة فيها، وضمان المنافع لجميع الشركاء واصحاب المصلحة في هذا القطاع.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"